

يجب كسر الحلقة المفرغة بتنفيذ اتفاق عدن - الجزائر

في تجسد دور المنظمة او حتى استبدالها لا مرور له ويلحق الضرر بالمكاسب السياسية الهامة التي حققتها منظمة التحرير.

بشمير البغدادي

ومثل ذلك الربط بين الموقف من النضال السياسي والموقف من وجود منظمة التحرير ووجودتها.

لقد اثبتت تجربة المنظمة نفسها ان النضال السياسي كان عاملا هاما من عوامل تعزيز مكانة ودور منظمة التحرير ، وزيادة الاعتراف الدولي بها والتعاون معها ، ولا يجوز الخلط بينه وبين الدخول في مغالطات للمشاريع المشبوهة او الحلول التصوفية ، لانه محكوم بالقرارات المتخذة بصورة جماعية ، والاهداف الوطنية المتفق عليها والتي عليه ان يخدمها .

وحتى اذا كان هناك من يستهين بالنضال السياسي ، رغم ان التجربة قد اكدت خطأ ذلك ، فليس معنى ذلك الاستهانة بضرورة وحدة منظمة التحرير ، فهي ليست مجرد اداة لاحد اشكال النضال حتى يصبح بالامكان التخلي عنها عند التخلي عنه ، وانما هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والتجسيد لهويته الوطنية والعنوان الذي يرمز الى وجوده . وبالتالي ، فانه مهما كان الخلاف شديدا حول اشكال النضال او حول الممارسات السابقة فان الحاجة الى الوحدة ، وبالتالي الى الاحتفاظ بمنظمة التحرير بدورها ومكانتها تظل قائمة ، وتبقى تحفز ضمير كل الوطنيين لتبنيها .

ولان الامر كذلك فان السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يصر التحالف الوطني على هذه المطالب مع علمه بان حركة فتح لا توافق على اقالة عرفات ، وبان التحالف الديموقراطي لا يوافق على التخلي عن قرارات الدورة السادسة عشرة واتفاق عدن - الجزائر .

من الواضح سواء في ادبيات او تصريحات تصدر عن بعض اعضاء التحالف الوطني ان هناك اعتقادا بان اعادة الوحدة على اساس اتفاق عدن - الجزائر ستعيد الامور الى سيرتها السابقة ، وسوف لا تكون هناك ضمانة بعدم تكرار التجاوزات والانحرافات التي وقعت في الاونة الاخيرة وكانت وراء الخلافات القائمة . وان مشاركة التحالف الديموقراطي ، وكذلك الالتزام باتفاق عدن - الجزائر سوف لا يغيران شيئا .

لا جدال في ان احدا لا يستطيع الجزم بان كل الامور ستكون على خير ما يرام ولكن من غير الانصاف القول بان الاجراءات والضوابط والمواقف السياسية المحددة التي تضمنها اتفاق عدن واعلن الموقعون عليه ، مرارا ، التزامهم به لا تشكل ضمانات واقعية ، ولم تتقدم بقضية الديموقراطية ، وجماعية اتخاذ القرار خطوات هامة وتوعية الى امام . ولا جدال كذلك في ان مشاركة التحالف الوطني ، بالنضال الديموقراطي ، داخل منظمة التحرير ومؤسساتها في الدفاع عن تلك المواقف والضمانات ، وفي ضمان استخدام صحيح للضوابط المطروحة في اتفاق عدن - الجزائر سيعزز ويرسخ كفاحية وديموقراطية منظمة التحرير .

ان الربط بين وجود منظمة التحرير والتجاوزات والانحرافات التي وقعت والاستنتاج من ذلك بان السبيل لمنعها هو

الفلسطينية واصدقائها ، رغم اعتراض التحالف الوطني عليها في وقت لاحق .

وإذا كان يصح معارضة اية محاولة للانحراف عن هذه القرارات نحو الممن التظرف القومي ، وإذا ما وضع شرط "القاسم المشترك" على الشخصية التي يجب ان تراس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فان هذا يعني ، في واقع الحياة السياسية الفلسطينية الراهن ، ابقاء اللجنة التنفيذية بلا رئيس ، ولا يجب ان يبقى الفائلون بهذا الشرط اسرى حماس وغير صحيحة ، استخدموها في لحظة نظرياً واقعي . فالاشخاص مهما عظمت ادوارهم ليسوا خارج العملية الاجتماعية ، ولا فوق الطبقات وقوانين الصراع .

لقد اصبح ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية في ظل توازن قوى معين . وهذا التوازن لم يخلف جذريا الان ، عما كان عليه من قبل رغم زيارته للقاهرة ، ورغم خروجه من البقاع وطرابلس ، ورغم استخدام الوسائل العسكرية .

وإذا كان مشروعاً وطبيعياً ان تحاول الاطراف الاخرى احداث التغيير اللائق لها في توازن القوى فان التجربة السابقة ، وخاصة تجربة الائتثال ، دلت على ان من المستحيل ، وخاصة في الوضع الفلسطيني الاستثنائي ، تحقيق ذلك بغير الوسائل الديموقراطية .

ولهذا فان مطالب التحالف الوطني باقالة عرفات كشرط مسبق لاي حوار ، والتخلي عن قرارات الدورة السادسة عشرة غير ممكن ، وتعني ، في واقع الحال ، ابقاء حالة الانقسام والجمود داخل منظمة التحرير ومواجهة خطر قيام منطقتي تحرير .

هذه حقيقة لا مجال لافتراض ما يغيرها .

مجرد اسم متعزل ، وعن الدور الذي استمر الحال على ما وطلت تلك المؤسسات التي فان الاسم نفسه والتفوق الذي ان يوسع مما يعتقد البعض .

الان ، امام الجماهير والقيادة وشانها ملامح صورة الجهود التي بذلت لاعادة الوحدة والجهود التي تبذل واصبح بالامكان موضوعية ، او عدم موضوعية من خلال استخدام المعيار من مسألة التحالفات وهو الذي الجهود اوبدها عن القاسم مختلف الاطراف .

المطالب الفئات المختلفة التي يصحح مع معيار القاسم والاتفاق عدن - الجزائر وغير التوجه التحالف الديموقراطي بتحديد موعد انعقاد المجلس

لا يمكن اية مطالب وشروط مسبقة لحوار التامل محاولة "لتفصيل" على "قياس" طرف محدد المستحيل التوصل الى اتفاق التي الى اعادة الوحدة الشاملة اطراف الحركة الوطنية

المشرك الذي لا بد من توفره في قرارات الدورة السادسة الوطني الفلسطيني ، وهي التي الضوابط والشروح لها اتفاق ، في الاساس ، فيها معظم اعضاء ، وايدتها الجماهير

هل هو تنظيم ايهابي سري آخر !!

الماضي قد ادت الى اصابة اربعة منهم بجراح نقلوا على اثرها الى المستشفى . وقد افاد شهود عيان بان الشخص الذي التقى القنبلة الملقوفة بكيس بلاستيكي كان يرتدي بنطلون جينز) وانه هرب باتجاه المنطقة التي يقطنها المستوطنون اليهود في المدينة القديمة .

ذكر التفزيون الاسرائيلي مساء السبت الماضي ان احد الاسرائيليين قد اتصل مع الشرطة لتفويتا واعلن مسؤوليته عن القاء القنبلة على المقهى العربي في باس السلسلة وقال (ان المعركة مع الفلسطينيين قد بدأت " . وكانت القنبلة التي القيت على المواطنين في مقهى يقع في باب السلسلة بعد ظهر يوم السبت

حقائق أخرى تكشف عنها ماسكمة التنظيم الارهابي

والارشاد الى الاسلحة التي كانت بحوزة اعضاء التنظيم الارهابي . وقد افاد المسؤول بانه قام بتصوير هذه الاسلحة رغم تعليمات المخابرات القاضية بعدم القيام بذلك لان اغفالها هو جزء من صفة شاملة بين المتهمين والشرطة .

والاشراف اعضاء التنظيم اليهودي تكشف عن حقائق كثيرة فاعادت قديمة . لت النظر ما ادلى به احد المتهمين اثناء المحاكمة المصغرة التي بناه على طلب المحامين حيثيات الحصول على افادات التي لدى الشرطة اذ قال بان المخابرات قد علمت عما قاموا به من ايمان ان تقوم باعتقالهم : فالشرطة تعتبر مشاركة فيما قاموا به تشاركنا ضامنة " .



أسيه نتائج التحقيق في هارت الباص؟

تساءلت مجلة "كوتيرت رشيت" الاسرائيلية عن مصير ملف التحقيق في حادث الباص وقتل اثنين من الفدائيين بعد استسلامهما للقوات الاسرائيلية؟ وقالت المجلة انه بسبب الضجة الاعلامية اضطرت السلطات الاسرائيلية في شهر نيسان الماضي لتشكيل لجنة تحقيق في ملابسات عملية القتل اطلق عليها "لجنة زوريج" . وقد وصلت هذه اللجنة الى نتيجة مفادها ان عملية قتل التابيين تمت فعلا بعد السيطرة على الباص . ولمعرفة ملابسات عملية القتل تم تكليف الشرطة الاسرائيلية بمتابعة التحقيق وفي بداية شهر تموز الماضي حولت الشرطة نتائج تحقيقها الى المدعي العام الاسرائيلي لاختذ رده بالنسبة لمسألة تقديم شخصية معينة



الى المحاكمة او عدة اشخاص ممن تورطوا في عملية القتل ولكن منذ ذلك التاريخ وحتى الان لم يتخذ مثل هذا القرار .

وفي رد المتحدث باسم وزارة الشرطة الاسرائيلية على سؤال مراسل المجلة الاسرائيلية حول هذا الموضوع قال لن نقدم اي تفاصيل حول هذا الموضوع الى حين وصول ملف التحقيق الى المستشار القضائي للحكومة " ١١ والسؤال هو متى سيصل هذا الملف ؟ ١١

واعترف محامو المتهمين بان الشرطة استخدمت عدة طرق لاقناع اعضاء التنظيم بالادلاء باعترافاتهم ومن ذلك منحهم تسهيلات خاصة وظروف اعتقال افضل وامكانية حصولهم على عفو خاص . وتبين ان الشرطة سمحت فعلا لاحدهم بالخروج من السجن لزيارة زوجته في المستشفى بعد ان ادلى باعترافه ولاحق بالصلاة داخل مغارة الابه في الحرم الابراهيمي في الخليل ولاحق بزيارة عائلية .

وقال احد المحققين في رده على ذلك ان المتهمين ادلوا باعترافاتهم عن طيب خاطر وانهم وافقوا بدون اعتراض على ان يقوموا باعادة تمثيل ما قاموا به .

هذا وقد حاول ناتان ناتانسون من مستوطنة شيلو وهو متهم بلغم سيارة بسام الشكبة تبرير الجريمة التي قام بها بلفت نظر المحكمة الى ما اسماه بالهجوم المستمر على الباصات الاسرائيلية والتي كان اخرها ماجري في الاسبوع الماضي .



من جهة اخرى يتبين من افادة احد مسؤولي الشرطة بان المخابرات عقدت صفقة مع المتهمين باسقاط تهمة محاولة نسف المسجد الاقصى وقبة الصخرة والتستر عليها وعدم محاكمة احد بسببها مقابل الادلاء بمعلومات

فان التنظيم ، وهو المساعد الايمن للحاخام موشيه فينغ بنم بنم بالتخطيط لتنفيذ محاولة اغتيال رؤساء المخابرات والاعتماد على الجامعة الاسلامية في الخليل للتمويل والتغطيات في الباصات العربية .